

قرار رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١١

بتاريخ ٧ / ٢ / ٢٠١١

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق تكافل
ضباط شرطة السويس

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة في اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٧٧) لسنة ١٩٨٨ بتسجيل صندوق تكافل ضباط شرطة القناة وسيناء برقم (٣٠٤).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.
وعلى محضرى اجتماعى الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدتين في ٢٠٠٩/٦/١٨ ، ٢٠١٠/٦/٢٤ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.
وعلى محضرى اجتماعى لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها ومشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخى ٢٣/٣ ، ١٩/١٠/٢٠١٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.

وعلى مذكرتى الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرختين

٢٠١٠/١٢/٢٠ ، ٢٠١١/٢/٢٠.



قـرر

مادة (١) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (الثانية) من الباب الأول والمادتين (السادسة ، الثامنة) من الباب الثانى (الاشتراكات وشروط العضوية) والمواد (١٤ ، ١٤ مكرر أ ، ١٥) من الباب الرابع (النظام المالى للصندوق) والمادة (السابعة عشر) من الباب الخامس (السجلات والحسابات السنوية) والمواد (الثامنة والثلاثون ، التاسعة والثلاثون ، الواحدة والأربعون) من الباب التاسع (أحكام عامة) النصوص التالية :-

الباب الأول :

مادة (٢) :

للسندوق شخصية قانونية اعتبارية تخضع لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها ونظامه الأساسى.
الباب الثانى : (الاشتراكات وشروط العضوية)

مادة (٦) :

إذا تأخر العضو عن سداد الاشتراكات لمدة شهرين يقوم الصندوق بإخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بضرورة السداد وإذا لم يقم بالسداد خلال فترة غايتها شهر من تاريخ إخطاره أعتبر مفصولاً وفى حالة استعداده لسداد الاشتراكات المتأخرة تحصل مضافاً إليها عائد استثمار سنوى من تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الأداء لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية بالإضافة الى مصاريف تحصيل لا تقل عن ٢% من قيمة تلك الاشتراكات بشرط ألا تزيد المدة من تاريخ فصله إلى تاريخ اعادته عن خمس سنوات.

مادة (٨) :

زوال صفة العضوية :-

تزول صفة العضوية فى الحالات الآتية :-

(أ) انتهاء الخدمة بسبب :-

١- بلوغ سن التقاعد.

٢- الوفاة.

٣- العجز المنهى للخدمة (الكلى - الجزئى). ٤٦٠٧٦

٤- النقل (الاجبارى - الاختيارى).



٥- الاستقالة من الخدمة.

٦- الفصل من الخدمة.

(ب) إنهاء العضوية من الصندوق بسبب :-

١- الاستقالة أو الانسحاب من الصندوق.

٢- الفصل من الصندوق ويكون بقرار من مجلس إدارة الصندوق بناءً على تحقيق

كتابي يثبت فيه ارتكاب العضو ما يخالف أحكام النظام الأساسي.

ويخطر العضو بزوال صفة عضويته بموجب كتاب موصى عليه بعلم الوصول

خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ زوال صفة العضوية.

ويجوز لمجلس الإدارة قبول العضو الذي زالت صفة عضويته واعتباره عضواً

بذات الصفة إذا زالت أسباب زوال الصفة بشرط ألا تتجاوز المدة من تاريخ زوال

العضوية إلى تاريخ إعادة العضو خمس سنوات ، وعلى أن يقوم بسداد الميزة

التأمينية السابق صرفها له، وكذلك جميع الاشتراكات المستحقة مثمرة بعائد

استثمار سنوي لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية وذلك خلال ثلاثة

أشهر من تاريخ قبول إعادة عضويته وتكون إعادة العضوية وجوبية إذا كان

زوال صفة العضوية خارج عن إرادة العضو.

الباب الرابع : (النظام المالي للصندوق)

مادة (١٤) :

توظف أموال الصندوق في القنوات الاستثمارية علي الوجه التالي :-

١- ٣٠% علي الأقل لشراء أوراق مالية حكومية أو مضمونة.

٢- ١٠% علي الأكثر في سندات قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية وبشرط ألا

يزيد قيمة المستثمر في سندات صادرة عن جهة واحدة علي ٥% من جملة

أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة المصدرة للسندات.

٣- ٢٠% علي الأكثر في أسهم قابلة للتداول في سوق الأوراق المالية أو وثائق

صناديق الاستثمار وبشرط ألا تزيد قيمة المستثمر في أسهم صادرة عن جهة

واحدة علي ٥% من جملة أموال الصندوق أو ٢٠% من رأس مال الجهة

المصدرة للأسهم.

٤- ألا يزيد مجموع قيمة الاستثمار في السندات والأسهم ووثائق صناديق الاستثمار

الصادرة عن جهة واحدة علي ١٠% من أموال الصندوق.



٤٦٠٧٦

- ٥- ١٠% على الأكثر فى تملك عقارات موجودة داخل البلاد وبشرط ألا تزيد قيمة أى عقار على ٣% من جملة أموال الصندوق وبعد موافقة الهيئة.
- ٦- ٢٥% على الأكثر لمنح قروض نقدية للأعضاء وبما لا يزيد على ٧٥% من الحقوق التأمينية المستحقة للعضو فى حالة الاستقالة من الصندوق وقت الموافقة على منح القرض، على أن يستهلك القرض خلال مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبمعدل استثمار بما لا يقل عن المعدل الوارد بالدراسة الاكتوارية.
- ٧- ودائع نقدية وشهادات ادخار بالعملة المحلية أو الاجنبية مودعة لدى البنك المركزى المصرى وبشرط ألا تزيد جملة الايداعات لدى أحد البنوك على ٢٥% من جملة أموال الصندوق.
- ٨- ١٠% على الأكثر فى استثمارات أخرى تتفق مع الأغراض التى أنشئ من أجلها الصندوق وبشرط أن توافق عليها الهيئة.

مادة (١٤) مكرر أ) :

يتم فتح حساب جارى للصندوق بأحد البنوك المسجلة لدى البنك المركزى المصرى بما لا يجاوز ١٥% من جملة أموال الصندوق.

مادة (١٥) :

الحد الأقصى لنسبة المصروفات الادارية ٥% من الاشتراكات والموارد السنوية.

الباب الخامس : (السجلات والحسابات السنوية)

مادة (١٧) :

يحتفظ الصندوق بمقره بالدفاتر والسجلات ويجب أن يمسك السجلات الآتية :

- ١- سجل العضوية.
- ٢- سجل محاضر جلسات مجلس الادارة والجمعية العمومية.
- ٣- سجل الأموال المملوكة للصندوق وتفيد به استثمارات الصندوق بالبنوك والبنوك والبنوك والتغيرات التى تطرأ عليها.
- ٤- سجل الإيرادات.
- ٥- سجل الاشتراكات.
- ٦- سجل مطالبات الأعضاء والتعويضات والمزايا.
- ٧- سجل المصروفات ويجب أن تدون به البيانات الخاصة بها تفصيلياً.
- ٨- سجل قروض الأعضاء.



٤٦٠٧٦

يجوز تطوير نظام المحاسبة بالصندوق باستخدام نظم الحاسب الآلى بالنسبة لبعض السجلات.

ويجب أن تعتمد جميع سجلات الصندوق من الهيئة قبل استخدامها.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٣٨) :

يؤدى الصندوق الى الهيئة رسماً سنوياً لمقابلة تكاليف الاشراف والرقابة بواقع (واحد فى الألف) من جملة الاشتراكات عن السنة السابقة وفقاً للموارد الواردة بنموذج (٣) صناديق وذلك فى موعد غايته نهاية الشهر الثالث من انتهاء السنة المالية للصندوق.

مادة (٣٩) :

يحظر علي إدارة الصندوق نشر أي بيان من البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة بمقتضى قانون صناديق التأمين الخاصة إلا إذا كانت مطابقة للصورة التي قدمت بها هذه البيانات الى الهيئة ويكون لممثلى الصندوق أو أى من أعضائه الحق فى طلب شهادات من تلك البيانات من الهيئة نظير سداد الرسم المقرر عن كل شهادة.

مادة (٤١) :

علي المسؤولين عن إدارة الصندوق أن يضعوا تحت تصرف المشتركين جميع البيانات الواجب تقديمها الى الهيئة العامة للمراقبة المالية بمقتضى المادة (١٤) من قانون صناديق التأمين الخاصة وتسلم نسخة منها إلى كل من يطلبها من المشتركين مقابل تحصيل الرسم المقرر عن كل نسخة ويجوز لأى عضو فى الصندوق أن يطلع علي دفاتر الصندوق ومستنداته بعد الحصول علي ترخيص بذلك من الهيئة.

ثانياً : إضافة مواد جديدة بأرقام (١٥ مكرر) للباب الرابع (النظام المالى للصندوق) و(٣٧

مكرر ، ٣٧ مكرر أ) للباب الثامن (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيتها) و(٤٢ ، ٤٣) للباب التاسع (أحكام عامة) نصوصها كالتالى :-



الباب الرابع : (النظام المالى للصندوق)

مادة (١٥ مكرر) :

٤٦٠٧٦
يفحص المركز المالى للصندوق بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين الذي يختاره مجلس إدارة الصندوق من بين الخبراء المقيدون بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة مرة كل

خمس سنوات علي الأكثر وكلما دعت ظروف الصندوق لذلك ويتناول هذا الفحص تقدير قيمه التعهدات القائمة وترسل صورة من تقرير الفحص الى الهيئة العامة للرقابة المالية مصحوبة بشهادة من الخبير الاكتواري تفيد أن المسؤولين عن ادارة الصندوق قد وضعوا تحت تصرفه جميع البيانات والمعلومات التي طلبها واللازمة للوصول إلى تقدير صحيح عن تعهدات الصندوق ويلتزم الصندوق في جميع الأحوال بنفقات الفحص.

الباب الثامن : (حل الصندوق أو ادماجه أو تصفيته)

مادة (٣٧ مكرر) :

يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية قراراً بتصفية الصندوق وشطب تسجيله.

كما يصدر رئيس مجلس إدارة الهيئة قراراً بتعيين لجنة التصفية من ثلاثة أعضاء على أن يتضمن القرار تحديد نسبة مصروفات التصفية والمدة اللازمة لانتهاء من عملها، ويجوز تجديد مدة التصفية وتزاد مصروفاتها إذا اقتضى الأمر ذلك لحين انتهاء اللجنة من أعمالها.

مادة (٣٧ مكرر أ) :

يجوز للصندوق تحويل أمواله والتزاماته الى صندوق آخر مسجل طبقاً لأحكام القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ وذلك بشرط موافقة الجمعية العمومية لكل صندوق بالأغلبية المنصوص عليها في المادة (٢١) من القانون كما يشترط تقديم تقرير خبير اكتواري عن المركز المالي للصندوق المندمج والصندوق الدامج علي أن يتضمن ذلك التقرير الشروط والأسس الفنية للصندوق الجديد وحقوق الأعضاء.

الباب التاسع : (أحكام عامة)

مادة (٤٢) :

بموجب قرار من رئيس الهيئة يتم تعديل بيانات تسجيل الصندوق بناءً على موافقة الجمعية العمومية وبما يتفق مع الدراسة الاكتوارية التي تعد لهذا الغرض وذلك بموجب طلب على نموذج (٢) صناديق.

مادة (٤٣) :

يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة قبل البت في طلب التعديل أن يطلب فحص الشروط



العامه للعمليات التي يتولى الصندوق مباشرتها والاسس الفنية التي تقوم عليها
بواسطة أحد الخبراء الاكتواريين.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٠١٠/٧/١ .

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار .

د. عادل منير
عادل
نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦